ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Water Crisis and its Impact on National Security in Iraq

Zahraa Abbas Hadi/

College of Education for Human Sciences/ University of Babylon

Amira Mohammed Ali Hamza/

College of Education for Human Sciences/ University of Babylon

* *Corresponding author: E-mail* : zahraa.abbas.humlec6@uobabylon.edu.iq

Keywords:
Water crisis
Iraq
Security
Turkish national water policy
Iranian water policy

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	1 Sept 2024
Received in revised form	25 Nov 2024
Accepted	2 Dec 2024
Final Proofreading	2 Mar 2025
Available online	3 Mar 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Water is an integral part of national security in Iraq and is one of the least elements that mitigate the state and economic and economic stability, and plays an important role in creating and bearing responsibility whether within the state or with the countries that enjoy it in the rivers in order to obtain water, and Iraq suffers from its water crisis, especially the south, since the beginning of its emergence witnessed by the world in general and Iraq in particular and the water policies of neighboring countries (Turkey and Iran), the lack of political will and planning to consume its water resources and rationalize them internally, has become a threat to water that threatens Iraq and threatens its national security, the environmental and political economic system and aspects of life and living in it.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.6.2025.19

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

أزمة المياه وأثرها على الأمن القومي في العراق

زهراء عباس هادي/ كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل

أميرة محمد علي حمزة/ كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل

الخلاصة:

تُشكل المياه جزءاً لا يتجزء من الأمن القومي في العراق وهي واحدة من أهم العناصر التي تهدد أمن الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي ، وتؤدي دوراً مهماً في خلق النزاعات والحروب سواء داخل الدولة او مع الدول المتشاطئة معها في الانهار من أجل الحصول على المياه ، ويعاني العراق من أزمة في

مياهه لاسيما الجنوب ، ففي ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص والسياسات المائية لدول الجوار (تركيا وايران) ، وعدم وجود استراتيجية مائية واضحة وتخطيط لاستهلاك موارده المائية وترشيدها في الداخل ، أصبح خطر المياه يُحدق بالعراق ويهدد أمنه القومي والنظام البيئي والسياسي والاقتصادي ومظاهر الحياة والعيش فيه .

الكلمات المفتاحية : أزمة المياه ، العراق ، الأمن القومي ، السياسة المائية التركية ، السياسة المائية الايرانية.

مقدمة :

إن شُحة المياه في العراق تمثل تحدياً حقيقياً يؤثر في مختلف القطاعات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، فالعراق يعتمد في الحصول على المياه بشكل رئيسي على المياه السطحية متمثلة بنهري (دجلة والفرات) سواء للاستهلاك البشري أو الزراعة ومختلف قطاعاته ، وشهد النهران تناقص منسوب المياه فيهما في السنوات الأخيرة ، وذلك بسبب السياسات المائية المتبعة من قبل دول المنبع (تركيا وايران) التي تجسدت في إنشاء عددٍ كبير من السدود والخزانات المائية في حوض النهرين ، وتحويل مياه بعض الانهار والروافد المشتركة بينها وبين العراق الى أراضيها وقطع بعضها الآخر بشكل نهائي عن العراق ، فضلاً عن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم بشكل عام والعراق بشكل خاص ، إذ إن العراق خامس دولة من الدول الأكثر تضرراً بتغيرات المناخ بحسب تقرير الأمم المتحدة ، إذ شهدت درجات الحرارة ارتفاعاً كبيراً خلال فصل الصيف يصل الى 50 درجة مئوية في بعض مدن الوسط والجنوب ، مما يتسبب في ارتفاع نسبة التبخر من المياه ، وقلة سقوط الامطار في فصل الشتاء ، كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى انتشار الجفاف والتصحُّر في معظم أراضيه لاسيما الوسط والجنوب وجفاف الاهوار التي تمثل أهم المعالم التراثية والحضارية والانسانية التي يتميز بها العراق عن غيره والتي أدرجت على لائحة اليونسكو عام 2016 ، وما يرافقه من أضرار تُحدق بالثروة الحيوانية والسمكية فيها ، وارتفاع نسبة تلوث المياه والملوحة ، كلّ ذلك أدّى إلى هجرة السكان الى المناطق القريبة بحثاً عن سُبل الحياة والعيش ، ومن بين الأسباب التي أدت الى تناقص المياه في نهري دجلة والفرات هي سوء الادارة لملف المياه داخل العراق وعدم تخطيط استخدام واستثمار المياه فيه ، والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة ، وزيادة أعداد السكان التي يُصاحبها زيادة في استهلاك المياه والضغط على الموارد المائية .

إن الآثار البيئية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تُخلفها شُحة المياه ترتبط في الامن القومي العراقي وتُشكل مصدر خطر عليه ، مما قد يؤدي الى إثارة التوترات والنزاعات الدولية لا سيما مع دول الجوار

التي تعطي لنفسها الحق في حرية التصرف بمياه نهري دجلة والفرات دون مراعاة لحقوق العراق ومنحه حصته المائية التي تكفي للاستهلاك البشري وقطاع الزراعة .

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث بطرح السؤال الرئيسي المتمثل بـ : " هل أثرت أزمة المياه في الأمن القومي العراقي ؟ " ، وبالتساؤلات الفرعية التي تتمثل بما يأتي :

1. ماهي أسباب وتداعيات أزمة المياه في العراق ؟
2. كيف أثرت السياسات المائية لدول المنبع (تركيا – ايران) على تناقص المياه في العراق ؟
3. ما هي علاقة أزمة المياه بالأمن القومي العراقي وتحدياتها ؟
4. ماهي آليات المواجهة والحلول المقترحة لحل مشكلة المياه في العراق ؟

فرضية البحث :

تتمثل فرضية البحث بالإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة البحث ، إذ أثرت أزمة المياه في العراق في الأمن القومي والذي يُعد فيه الماء جزءاً لا يتجزأ منه ، فمفهوم الامن القومي لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط ، وإنما أصبح أكثر اتّساعاً ليشمل مختلف القطاعات الصناعية والزراعية ، اما التساؤلات الفرعية فتتمثل إجابتها بالآتي :

1. هناك العديد من الاسباب البشرية والطبيعية التي أثرت في أزمة المياه ، متمثلة بالسياسات المائية لدول الجوار (تركيا وايران) بالدرجة الاساس وسوء ادارة المياه في العراق والتغيرات المناخية .
2. أثرت السياسات المائية لدول الجوار في تناقص كميات المياه الواردة الى العراق .
3. ترتبط المياه بشكل مباشر في الامن القومي العراقي وهي جزء لا يتجزأ منه .
4. هناك العديد من السُبل للحد من أزمة المياه في العراق ومواجهتها داخلياً تتمثل بترشيد استهلاك المياه وتخطيط استخدامها واستخدام اساليب الري الحديثة في القطاع الزراعي والتصدي لآثار التغيرات المناخية للتخفيف من حدتها وآثارها على العراق ، وخارجياً بمعالجة المشكلة جذرياً مع دول الجوار من خلال عقد اتفاقات وتعاونات تخص ملف المياه .

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث بالموقع الجغرافي للعراق ، إذ يقع العراق في شمال شرق الوطن العربي الى الجنوب الغربي من قارة آسيا ممتداً من دائرتي عرض 6 ¯ 29 o – 27 ¯ 37 o شمالاً ، ومن خطي طول 39 `38 o , 36 ¯ 48 o شرقاً. ودوائر العرض تشغل امتداداً طوله بين الشمال والجنوب حوالي 925كم. أما طول الامتداد الافقي بالنسبة لخطوط الطول فيبلغ بين الشرق والغرب نحو 950كم.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية المياه بالنسبة للعراق وضرورة تأمنيها بشكل يتناسب مع احتياجات السكان فيه وقطاعاته كافة ، إذ إن حالة العجز المائي تؤثر في الأمن القومي مما يؤدي الى عدم الاستقرار والهجرة والنزوح وتدمير الثروة الحيوانية والمعالم الحضارية العالمية متمثلة بالاهوار وما تحتويه من ثروات سمكية وحيوانية ، ولربما إثارة التوترات والنزاعات والحروب مع دول المنبع ، فالمياه أساس الوجود البشري واساس وجود الدولة وقوتها .

مناهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف أزمة المياه وأسبابها وتداعياتها على العراق والمنهج التحليلي في الكشف عن السياسات المائية لدول الجوار وأثرها في ازمة المياه في العراق والعلاقة بين ازمة المياه في العراق والامن القومي ، فضلاً عن آليات المعالجة والحلول لازمة المياه في العراق .

هيكليّة البحث :

يتضمن البحث أربعة محاور ، إذ يتمثل المحور الاول بـ : أزمة المياه في العراق (اسبابها وتداعياتها) ، والمحور الثاني تضمن السياسات المائية لدول الجوار وأثرها في الامن القومي العراقي، أما المحور الثالث فتضمن : العلاقة بين ازمة المياه والأمن القومي العراقي ، في حين تضمن المحور الرابع والاخير : آليات المواجهة والحلول المقترحة لحل أزمة المياه في العراق .

أزمة المياه في العراق (الاسباب والتداعيات)

إن مشكلة المياه فى العراق ليست مشكلة حديثة أو طارئة، بل هى مشكلة قديمة برزت بعد انهيار الدولة العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية، وتحوُّل نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين إلى نهرين دوليين، وتعد معاهدة لوزان 1923 هى أول معاهدة لتقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق[1].

وتفاقمت أزمة المياه في السنوات الاخيرة ، إذ انخفض تدفق المياه الى العراق وبالمقابل ارتفعت نسبة الاستهلاك فيه ، فبعد أن كان الاستهلاك يقدر بـ (25 مليار متر مكعب) كمتوسط سنوياً عام 1980 وحجم الإيراد المائي بـ (112 مليار م3) كمتوسط سنوياً في ذلك العام ، انخفض حجم الإيرادات بحدة بعدها حتى وصلت الى مستوى 59,6 مليار م3 كمتوسط في عام 2000 ، والى 55,49 مليار م3 كمتوسط عام 2020 ، في حين تصاعد حجم الاستهلاك للمياه الى 39 مليار م3 كمتوسط عام 2000 و 56,6 مليار م3 عام 2020 [2] ، وفي عام 2023 بلغ معدل الايرادات المائية 15 مليار م3 ومعدل استهلاك المياه 60 مليار م3 [3]. وفي عام 2024 يستهلك العراق أكثر من 19 مليون متر مكعب يوميًا مقابل 18 مليون متر مكعب من المياه التي يحصل عليها[4].

ومن ثَمّ فإن العراق مقبل على الانتقال من مرحلة الاكتفاء والرخاء الى الإجهاد والعجز المائي ، ولربما في السنوات القادمة يزداد الامر سوءاً مالم تتم معالجة هذه الأزمة والتصدي لها ، فالعراق يستهلك كميات مياه أكبر من تلك التي تصل اليه ولاتوجد مشاريع مائية توفر له متطلباته من المياه .

أسباب أزمة المياه في العراق :

يرتبط حدوث أزمة المياه في العراق بجملة من الاسباب الطبيعية والبشرية التي تؤثر بشكل مباشر في المياه ، وتتمثل هذه الاسباب بما يأتي :

1. التغيرات المناخية

لا يزال العراق معرضاً بشدة لتأثير صدمات المناخ والتي تتعلق معظمها بارتفاع درجات الحرارة وشحة المياه ، وفقاً لتقرير نشره البنك الدولي بعنوان " الدولة والمناخ والتنمية " ، إذ حذر التقرير من اتّساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه عن مستواها الحالي البالغ حوالي 5 مليارم3 الى 11 مليار م3 بحلول عام 2030 ، وفي الوقت نفسه تعد انبعاثات الكاربون في العراق واحدة من أعلى المعدلات في المنطقة ، ولم تواكب مؤشراته التنموية النمو والطلب السكاني على الرغم من الدخل النفطي الوفير للدولة ، وفي بلدٍ شهد نزوحاً وصراعاً على نطاق واسع ، فإن هذه الاتجاهات تنذر بمشاكل ، على الرغم من صعوبة إنشاء علاقة سببية بين تغير المناخ والصراع، فإن تقرير (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC) لعام 2022 يوضح ارتباطات قوية بين التغيرات في أنماط هطول الأمطار والتوترات

الاجتماعية الموجودة سلفًا في دول مثل العراق ، ومنذ عام 2021 ،أشارت التقارير الواردة من المجلس النرويجي للاجئين بانتظام إلى وجود علاقات معقدة بين المناخ وسبل العيش والتوترات المجتمعية، والنزوح في جميع أنحاء البلاد وفي سنوات الجفاف الحاد، مثل عام 2022. يكون الوصول الى المياه العذبة محدوداً للغاية، وعادة ما تغرق المجتمعات الزراعية في الديون أو تستنزف موارد الأسرة، ويتزايد بشكل كبير عدد استراتيجيات المواجهة المستخدمة. فضلا عن ذلك يمكن ملاحظة مسار تصاعدي واضح في أنماط النزوح بين عامي 2021 و2023، مع استمرار آثار تغير المناخ في استنفاد الموارد ، فإنه يؤثر أيضاً في مرونة الأفراد والمجتمعات[1] .

يتضح من خلال ما تقدم أنّ شح المياه وصعوبة الوصول اليها قد يؤدي الى النزوح والهجرة والصراعات سواء على المستوى الداخلي او الدولي ، ومن ثَمّ فإن هناك علاقة وثيقة بين المياه والصراع والاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة ، مما يؤثر بشكلٍ مباشر في الأمن القومي العراقي .

2. السياسة المائية لدول الجوار (تركيا – ايران)

عملت كلٌّ من تركيا وإيران على إنشاء مجموعة من المشاريع الإروائية والسدود العملاقة الكبيرة، التي أثرت في نسبة المياه التي تصل إلى نهري دجلة والفرات وأضرت بالواقع الزراعي والبيئي في العراق . ففي السنوات الماضية، كان العراق يحصل على نحو 30 مليار متر مكعب من مياه الفرات، ونحو 20 مليار متر مكعب من نهر دجلة، فضلا عن مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق وتصل إلى 40 مليار متر مكعب، تروى بها الأراضي الزراعية. إذ سعت تركيا إلى السيطرة على نهري دجلة والفرات واستخدام المياه كوسيلة للضغط السياسي بحثاً عن دور إقليمي يساعدها في تعزيز هيمنتها مستقبلاً ، وتُرجم ذلك بخطة مشاريع الري وإنتاج الطاقة على النهرين، التي عُرِفت بمشروع "جنوب شرق الأناضول (GAP)* ، ويكمن الخطر الحقيقي لهذا المشروع بحرمان العراق من حقوقه الطبيعية من المياه، فبعد البدء بملء سد إليسو في بداية شهر حزيران/يونيو 2018 تراجع منسوب المياه ووصل إلى نحو 10مليارات متر مكعب لنهر دجلة، ونحو 12 مليار م3 لنهر الفرات، وهذا ما يُنذر بكارثة حقيقية تواجه العراق[2].

3. أسباب داخلية :

بحسب تصريح السيد وزير الموارد المائية الاسبق الدكتور لطيف جمال رشيد فإن السبب الرئيسي لشحة المياه في العراق يتعلق بإدارة المياه داخل العراق فالحكومات السابقة اهملت الموارد المائية ولم تضع خططاً واضحة لاستخدامها وان معظم مشاريعنا تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك أكثر من (120) ألف كيلومتر من القنوات والمبازل الرئيسية والثانوية والمجمعة والحقلية

معظمها يحتاج الى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيّئ وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسية والفرعية[1] .

ومن بين الاسباب التي أثرت في تفاقم ازمة المياه هو انعدام الوعي بين الجمهور بأهمية الماء وضرورة الحفاظ عليه وترشيد استخدامه، فقد أدّى ضعف الوعي المجتمعي إلى عدم القدرة على تنظيم الاستهلاك المائي بطريقة جيدة، وتفاقم ظاهرة الهدر والاسراف في استخدام المياه، خصوصا مع وجود تجاوزات خطيرة على شبكة المياه لكافة محافظات العراق. فضلا عن ضعف الإجراءات الحكومية الرادعة بحق المتجاوزين على شبكات المياه والحصص المائية المقررة وضعف انظمة الجباية والغرامات، مما زاد من حجم التجاوز والهدر في المياه.فضلاً عن تخلف وسائل الري واستخدام الطرق البدائية في ارواء المحاصيل الزراعية أسهم ايضا في تفاقم ازمة شحة المياه في العراق. وإحدى الأسباب الرئيسة لتفاقم أزمة المياه وعدم التوصل لحلول عقلانية خلال العقود الاربع الماضية مع الدول المتشاطئة للعراق كان ربطها بملفات لا تمت بصلة للمياه وانما ارتبطت بملفات سياسية وأمنية[2].

تداعيات أزمة المياه في العراق

إن ازمة المياه في العراق لها تداعيات خطيرة على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية فيه ، والتي يمكن إيجازها بما يأتي :

1. الصعيد الاجتماعي :

تتمثل تداعيات نقص المياه على المجتمع بتآكل العلاقات الاجتماعية، واندلاع اشتباكات دامية بين المزارعين ومربي المواشي، وتشرد آلاف من الناس كل عام". وتتسبب الأنهار والمياه الجوفية المستنفدة والقذرة في حدوث التيفوئيد والتهاب الكبد A وتفشي الكوليرا[1]. وتأثرت معظم مدن الجنوب بشحة المياه وجفت الاهوار التي تعتمد على نهر دجلة وبعض المسطحات بشكل نهائي، مما أدّى إلى نزوح العديد من الأسر العراقية الزراعية بسبب تضررها ونفوق مواشيها وخوفاً من انتشار الأمراض والأوبئة بعدما ازدادت الحشرات الضارة التي تعيش على أنقاض النهر ، و تطورت الأزمة وازدادت حدّتها بسبب خشية المحافظات من قلة وصول المياه إليها، ما أدى إلى تصاعد حدّة الخلافات والصراعات بين المحافظات، ووصل الأمر إلى تبادل الاتهامات ورفع دعاوى قضائية فيما بينها بحجة عدم الالتزام بالحصص المائية المقررة وفق نظام "المراشنة" المعمول به حاليا لتوزيع المياه بين المحافظات[2] .

2. الصعيد الاقتصادي

للمياه آثار كبيرة في الانتاجية الزراعية ، إذ يعتمد على قطاع الزراعة جزء كبير من سكان العراق الذي بدأت مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض وإن إنتاج المحاصيل في المزارع الصغيرة في

الغالب، هو مصدر الرزق السائد، إلى جانب تربية الماشية. ومع ذلك نتيجة لتحديث النظم الزراعية، والتوسع الحضري، والهجرة من الريف إلى الحضر، انخفضت حصة العمالة في الزراعة على مدى العقدين الماضيين في جميع البلدان المتشاطئة، وكذلك بشكل كبير في سورية وتركيا ، ويعتمد جزء كبير من السكان على النظم البيئية شديدة الحساسية للتغيرات في موارد المياه المتاحة ، من بينها مصائد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية والتي تعَدّ ذات أهمية خاصة للاقتصاد العراقي وسُبل العيش ، إذ إن 60 ٪ من الأسماك المستهلكة في العراق تأتي من الأهوار جنوب العراق[1].

3. الصعيد البيئي

وُجِدَ العراق تاريخياً بفضل نهري دجلة والفرات اللَّذين تقع عَليهما وعلى شبكة القنوات والروافد والأنهر الصغيرة المتفرعة منهما غالبية مدنه، وحيث يعيش نحو ثلث سكانه في الأرياف، فيما يتكدس الثلثان في المدن. وبجفاف الشبكة المائية، فإن الوجود التاريخي لم تعد له قيمة وستتفكك وحدة البلاد بفعل الصراع البيئي ونقص الموارد وقسوة التغيرات المناخية. ويضع مؤشر الإجهاد المائي العراق عند مستويات النُدرة الخطيرة بـ(3.7) نقطة من إجمالي نقاط المؤشر البالغة خمس نقاط. أمّا في 2040، فإن المستوى سيصل الى (4.6) ما يعني جفافاً تاماً وشمساً مُحرقةً وبيئةٍ سامة.وتؤكد وزارة البيئة على أنّ البلاد تقع في قلب التأثيرات العنيفة لأزمة المياه والتغيرات المناخية التي ستؤدي في العقدين المقبلين الى تدمير البيئة العراقية وجعلها غير قابلة للحياة بسبب الزيادة المفرطة بدرجات الحرارة، قلة الامطار، نقص المياه السطحية والجوفية، الجفاف، اشتداد حِدة العواصف الترابية، التصحر، تعرية التربة، فقدان التنوع البيئي، وهذا كله يعني تراجعاً بالمساحات الزراعية وتحطماً لسلاسل الامن الغذائي، وما سيرافق ذلك من أنشطة بشرية ضارة بهدف التقليل من آثار الانقلاب المُناخي[2].

وهناك تداعيات كارثية لأزمة المياه في العراق خاصة في أهوار جنوب العراق التي تمتاز بتنوع بيئي نادر سواء ، ولهذه الازمة تداعياتها على التنوع الاحيائي والمقصود به (تنوع أشكال الحياة والنظم البيئية على سطح الأرض أو في جوف البحار) ، ويمتاز العراق بغزارة هذا التنوع لامتلاكه أنماطا بيئية كثيرة، ومراكز استيطان لأنواع مهاجرة. ونتيجة شح المياه وتلوث المجاري بمياه الصناعة، تم وضع أحياء مائية في العراق على القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN الخاصة بالكائنات المهددة بالانقراض، منها أسماك الكارب والكطان والبني والشبوط، وهي تنشط في بيئة الأهوار ، ومن الأنواع المهددة بالانقراض أيضا، حيوانات الرفش الفراتي، وكلب الماء العراقي الذي اختفى من بيئة الأهوار بعد تجفيفها إبان الحرب العراقية الإيرانية، وعاد عند رجوع المياه للأهوار ، وإن هذه الأنواع المهدّدة تميز البيئة العراقية، ولا يمكن تربيتها وتكاثرها إلا في بيئة مائية حرة، ومركز هذه البيئة في الأهوار[1]. فضلا عن جفاف الأهوار بسبب اعتمادها على كمية المياه الفائضة من نهري دجلة والفرات مما سبب جفافاً

بعض المساحات المائية وارتفاع نسبة الملوحة في المساحات الأخرى بسبب النقص الشديد في كمية المياه في مناطق غرب الفرات والأراضي الهامشية وازدياد المناطق الصحراوية لا سيما التي تستقبل أقل من 250 ملم من مياه الامطار سنوياً وتؤثر ظاهرة التصحر في الأمن الغذائي من خلال التهام الآف الهكتارات من الأاضي الزراعية وقد ازدادت الأراضي الصحراوية إذ أصبحت تشكل 50 % من مجموع المساحات الزراعية في العراق ، فضلاً عن زيادة نسبة الملوحة في المياه وتلوثها في العراق[2].

3. الصعيدان السياسي والأمني

إن نقص المياه ادى الى حدوث توترات وأزمات سياسية ن فقضية المياه تمثل تحدياً امام العراق تهدد الاستقرار السياسي والأمني ، وترتبط المياه بأشكال مختلفة من الصراع والاضطرابات الاجتماعية في حوضي دجلة والفرات، بما في ذلك النزاعات حول الوصول إلى المياه والتحكم في أنظمة المياه، والاستهداف الاستراتيجي للبنية التحتية للمياه واستخدامها كسلاح، وكذلك من خلال المظالم المتعلقة بسوء الإدارة وضعف الوصول إلى موارد ، إذ تندلع الاضطرابات والاحتجاجات المدنية في سياق تفشل فيه السلطات العامة في تأمين الوصول الكافي للمياه، وحماية السكان من الآثار السلبية للجفاف والأحداث المتطرفة الأخرى. ويمكن أن تحدث الاحتجاجات أيضاً عندما تتعارض الإصلاحات في قطاعي الزراعة والمياه مع احتياجات المزارعين والمجتمعات الريفية. فعلى سبيل المثال توفي ما لا يقل عن 14 شخصاً في عام 2018 عندما تحولت الاحتجاجات ضد سوء خدمات المياه وجودتها ونقصها في وسط وجنوب العراق إلى أعمال عنف[1] ، وأُصيب المزيد من الأشخاص في العام نفسه في احتجاجات على رداءة نوعية المياه في خرمشهر على الحدود بين العراق وإيران ، كما تم الإبلاغ عن حوادث مماثلة في العام نفسه في المراكز السكانية الرئيسية في إيران والعراق ، فقد شهدت مدينة البصرة على وجه الخصوص، مقتل 15 شخصاً على الأقل احتجاجاً على المياه الملوثة التي تحولت إلى أعمال عنف، مما أدى الى تدهور العلاقة بين المواطنين والدولة وتعرض الاستقرار السياسي للخطر ، من جانب آخر فإن العنف وعدم الاستقرار السياسي يُهدد الأمن المائي ، فعدم الوصول للمياه يؤدي الى النزاعات المسلحة وإثارة الخلافات والتوترات بين العائلات او المجتمعات ، وإن استخدام المياه سلاحاً امرٌ شائعٌ كما هو الحال في الاهوار التي تم تجفيفها من قبل النظام السابق في تسعينيّات القرن السابق ، فضلاً عن الصراعات الدولية التي خلفتها أزمة المياه ففي الستينيّات حدثت توترات في المنطقة بسبب التطوير المنفرد وغير المنسق لمشاريع الري من قبل الدول المتشاطئة ، وارتفعت وتيرة التوترات في الثمانينيّات والتسعينيّات عندما استخدمت المياه من قبل الدول المتشاطئة كوسيلة للضغط على بعضها البعض ، فقامت تركيا بقطع مياه نهر الفرات لمدة شهر عند الغزو العراقي للكويت و رفضت تركيا توقيع اتفاقية الأمم المتحدة للمياه عام 1997 . وتحسنت العلاقات العراقية التركية بعد تغير النظام السياسي في العراق في اوائل القرن 21 ، لكن على الرغم من تحسن العلاقات بشكل ملحوظ توقف التعاون عبر الحدود، نظراً لعدم

التصديق على مذكرتي التفاهم لإدارة المياه عام 2009. كذلك رفض البرلمان العراقي اتفاقية إنشاء مجلس التعاون رفيع المستوى بين العراق وتركيا، لأنها لم تعالج قضية المياه بشكل كافٍ لكن تحسن التعاون المائي بين البلدين في السنوات الأخيرة، كما يشير اقتراح افتتاح مركز مشترك للمياه في بغداد[2]. وفي عام 2020 تفاقمت أزمة المياه في العراق بسبب السياسة المائية لدول الجوار وحرمان العراق من الحصول على حصته المائية ، مما قد يُشكل مصدر خطر على الجانب السياسي والامني وإثارة التوترات والنزاعات بين دول المنبع والعراق ، مالم يتم التوصل الى حلول دبلوماسية والتعامل بجدية مع ملف المياه من قبل الحكومة العراقية .

السياسة المائية لدول الجوار وعلاقتها بالامن القومي العراقي

يعتمد العراق بشكل رئيسي على نهري دجلة والفرات في الحصول على المياه وتزويد قطاعاته كافة ، ويعاني العراق من عدم وصول كميات مياه كافية تسد احتياجاته خاصة في السنوات الاخيرة من 2020 وحتى الآن (2024) وذلك بسبب السياسات المائية التي اتّبعتها دول المنبع (تركيا وايران) التي تمثلت بإنشاء عدد كبير من السدود على النهرين وتحويل مياه الانهار المشتركة مع العراق الى داخل أراضيها ، مما تسبب بجفاف الاراضي الزراعية في الجنوب وهجرة الفلاحين وتلوث المياه وارتفاع نسبة الملوحة وجفاف الاهوار وتدمير الثروة الحيوانية والسمكية .

ويكمن جوهر الخلاف في تناقض الرؤية بين تركيا ودول الجوار العربي ومنها العراق ، فتركيا لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات وترى فيهما نهرين تركيين وتطلق عليهما تسمية (مياه ما وراء الحدود) ، فضلاً عن رفضها الدخول في اتفاق رسمي بشان تقسيم المياه بينها وبين العراق ، وهي بذلك تستغل موقعها الجغرافي كدولة منبع . وتصرح بأن لها السيادة على مواردها المائية وإن السدود التي تقيمها لا تسبب مشكلة دولية وهذا الامر يتنافى مع اتفاقية ومبادئ هلنسكي لعام 1966 التي تنظم قواعد استغلال مياه الانهار الدولية لغير الاغراض الملاحية وتقرير عام 1988 للجنة القانون الدولي التي اسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالاستعمال الملاحي لمجاري المياه ، ومن ثَمّ فهي تمنح نفسها حرية التصرف بتلك المياه ولها الحقوق كافة في التحكم بها[1] .

1. السياسة المائية التركية

إن سياسة تركيا المائية تقوم على استثمار مياه نهري دجلة والفرات من خلال انشاء مجموعة كبيرة من السدود والخزانات تقدر بحوالي(24) مشروعاً إروائياً وخزنياً بهدف تطوير منطقة شرقي الأناضول، ولعل المحاولات التركية الأولى لتطوير حوض نهر الفرات تعود الى عام 1930 بعد تأسيس مؤسسة الكهرباء التركية (ETE)، إذ بدأت الدراسات عام 1937 بإنشاء سد كيبان جنوب ملتقى (فرات صو ومراد صو)

لإنتاج الطاقة الكهربائية وقد افتتح سد كيبان عام 1974 بحجة تنظيم مياه النهر والحماية من الفيضان وتوليد الطاقة الكهربائية ، الأمر الذي أثر في وارد نهر الفرات عام 1974 عندما تم ملء بحيرة السد المذكور ولينخفض هذا الوارد الى اقل من(9) مليار م3، وفي بداية الثمانينيّات عزمت تركيا على تنفيذ مشروعها المسمى (جنوب شرق الأناضول) الذي عرف باسم (GAP) الكَاب وهو اكبر وأوسع المشاريع في المنطقة ويغطي مساحة(73,863) الف كم2[1]. إذ يضم (13) مشروعاً لأغراض الري وتوليد الطاقة (27,4 مليار كيلووات/ الساعة) بجانب ري 1,7 مليون هكتار ، وأضيف اليها تسعة سدود أخرى ليصبح المجموع 22 سداً ، وتجدر الاشارة الى أنّ الارض المستفيدة من المشروع منطقة اضطرابات ، فهي تضم الأرمن والأكراد وعرب الاسكندرية وتنظر تركيا لهذا المشروع كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي في هذه المنطقة من خلال تنميتها ، بجانب إقامة بنية تحتية زراعية – صناعية من شأنها أن تدعم وجود تركيا بقوة على المستوى الاقليمي [1].

وأهم المشاريع التي شملها "غاب" (خريطة 1) هو سد اتاتورك على الفرات الذي يعدُّ خامس أكبر سد في العالم، والذي انتهى العمل فيه في العام 1990، ويروي 872,4 الف هكتار ويولد 2400 ميغاوات من الطاقة في تركيا. وثاني مشروع مهم هو منظومة سدي أليسو وجزرة على دجلة الذي سيخزن 10,4 مليار متر3 لتوليد 1200 ميغاوات من الطاقة والذي سيروي 121,000 هكتار من الاراضي الحدودية التركية بكلفة 1,68$ مليار. بدأ العمل بهذا المشروع في العام 2006، لكنه توقف في ديسمبر/كانون الأول 2008 بعد اعتراض الجمعيات البيئية والاجتماعية وضغطها على حكوماتها الالمانية والنمساوية والسويسرية التي ألغت في يوليو/تموز 2009 الضمانات لتمويل المشروع. أهم أسباب الالغاء هو تسبب بحيرة السد بفيضان قرية حسن كاييف الاثرية وإجبار 10000 من السكان المحليين على هجرة منازلهم ، و رغم وقف التمويل الخارجي، أصرت تركيا على إكمال المشروع وانتهى العمل بالمشروع وبدأ التخزين في يوليو/تموز 2019 ووصل إلى 5 مليار م3 في أبريل/نيسان 2020 ، وأصبحت تركيا مسيطرة على أعظم مصدري مياه للمشرق السوري – العراقي ومؤهلة لبسط نفوذها الاقتصادي والسياسي على المنطقة[2].

ومن بين المشاريع الاخرى هو مشروع مياه أنابيب السلام التركي الذي يعمل على توجيه جزء من مياه تركيا (نهري سيحان وجيحان) الى دول الشرق الاوسط والخليج العربي عبر خطين من الانابيب، الاول (خط غربي) يصل طوله الى 2700 كيلو متر، سيقوم بنقل المياه الى سوريا والاردن والسعودية بطاقة تصل الى 3,5 مليار متر مكعب في اليوم والثاني (خط شرقي او خط الخليج) ويصل طوله الى 3900 كيلو متر ، يمر في سوريا والاردن الى الكويت ، ثُمّ يسير على امتداد الشاطئ الشرقي للسعودية الى البحرين وقطر والامارات وتصل طاقته الى 2,5 مليون م3 / اليوم . وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات الكثيرة التي تواجه

خريطة 1

المشاريع والسدود التي شملها غاب

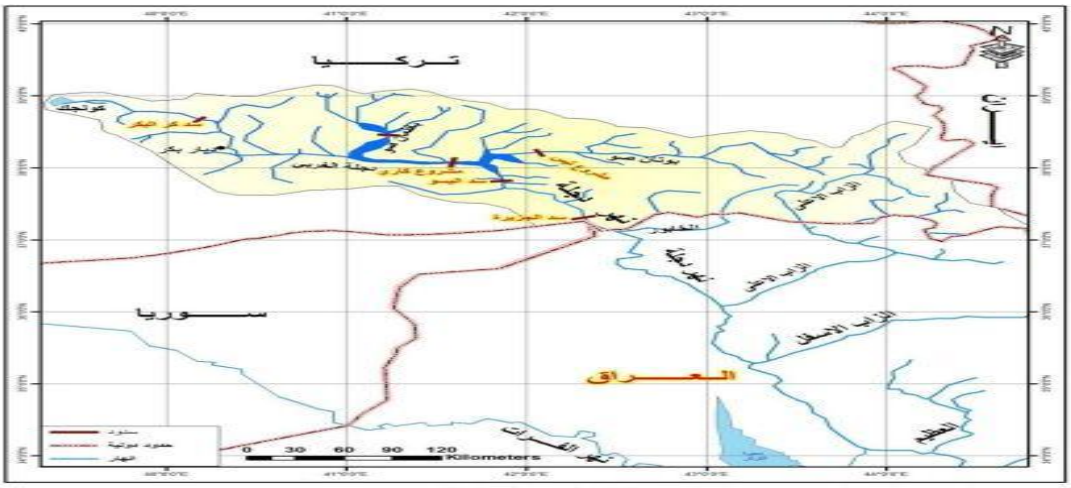

المصدر: المركز الديمقراطي العربي ، " السياسة المائية التركية تجاه العراق للمدّة من (2000–2020) " ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، 23 ديسمبر 2021 على الموقع :
https://www.democraticac.de/?p=79392

المشروع إلا إنه يحظى بتأييد أمريكي لعدة اسباب منها[1] :

1. كبح جماح العراق وسوريا وايران عن طريق تقوية موقف تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية .

2. اتاحة فرصة للشركات الامريكية للاضطلاع بدور اساسي بكل المراحل الإنشائية للمشروع .

3.يخدم المشروع الكيان الصهيوني .

وقد تعهّد العرب بتمويل هذا المشروع الذي تبلغ كلفته نحو 25 مليار دولار، وتحلم إسرائيل بالحصول على حصّة من هذا المشروع كونها على علاقة جيدة ببلد المنشأ (تركيا) وبمعظم الدول المموّلة والمستفيدة من مياه المشروع، سواء الأردن أو المملكة العربية السعودية والدول المطبّعة حديثاً (البحرين والإمارات العربية المتحدة)[2]. وإن مشروع انابيب السلام بتركيا ومشروع جنوب شرق الاناضول اللذين تم تنفيذهم على نهري دجلة والفرات كتوغل إسرائيلي جديد فى مشاريع المياه بالمنطقة، واستغلال واضح لموارد تركيا المائية. فالعقلية العبرية تتعامل مع مورد المياه أو بالأحرى سلاح المياه، فهو أحد أهم اركان الفلسفة اليهودية، ويمثل سلاحاً استراتيجيا قويا للدولة العبرية، ففى أدبيات اليهود ترسم حدود دولة بني اسرائيل المزعومة بين نهري الفرات بالعراق والنيل بمصر، وهى الخريطة التى تتجسد فى العبارة الشهيرة " من الفرات للنيل وطنك يا بني اسرائيل" وهذا المشروع جاء كدعامة لتثبيت هذه الفكرة [2].

من خلال ما تقدم تتضح سياسة تركيا المائية بإنشاء المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات، فبحسب الرؤية التركية إن النهرين عابران للحدود ولا تعترف بدوليتهما وترفض توقيع اتفاقيات مع العراق لتقسيم المياه ، ومن ثَمّ فإن إنشاء هذه المشاريع لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وري الاراضي الزراعية يؤدي الى حرمان العراق من حصته المائية مما ينذر بكوارث بيئية تهدد وجوده وتشكل خطراً على أمنه القومي ، وتنتهج تركيا هذه السياسة لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية ، لكن السبب الأبرز هو استخدام المياه كورقة ضغط على العراق لبسط نفوذها وهيمنتها كقوة جيوبولتيكية في المنطقة ، خاصة عند محاولتها استخدام المياه مقابل النفط .

2. السياسة المائية الإيرانية :

تشكل الأنهار الحدودية المشتركة حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي لسكان العراق، وتتفاقم مشكلة المياه الحدودية بين الحين والآخر، بفعل سعي إيران لتنفيذ مشروعات مائية في أحواض الأنهار المشتركة دون استشارة العراق مما يبقي المشكلة معلقة ومثيرة للجدل في كل وقت، لقد استخدمت ايران المياه أداة لابتزاز العراق وسلاحاً لتهجير المواطنين من المناطق الحدودية بواسطة قطع المياه عنهم بطرق ووسائل مختلفة، وبهذا فإن هناك نقطة التقاء بين التوجهات المائية (الإيرانية – التركية)، فالسياسة المائية الإيرانية تحاول التنسيق مع سياسة تركيا عند التفاوض مع العراق على فكرة الحوض الواحد لربط حوضي نهري دجلة والفرات وعدهما حوضاً واحداً وهذا المبدأ يرفضه العراق جملة وتفصيلاً ، لعدم وجود أي سند قانوني يجيز ذلك[1].

تقوم السياسة المائية الإيرانية على ما يسميه الرئيس حسن روحاني بـ: مشاريع الري "الحديثة" التي تمتد على طول الحدود الغربية مع العراق، بهدف مضاعفة حجم المنتجات الزراعية الإيرانية أربع مرات ، وتعتمد هذه المشاريع على إنشاء عدد كبير من السدود الصغيرة ، إذ أعلنت إيران عام 2019 عن خطط لبناء 109 سدود على مدار عامين تقريبا، وإعادة توجيه المياه الزائدة في خزانات السدود إلى المحافظات الأخرى المعرضة للجفاف في جميع أنحاء البلاد ، وعلى الرغم من افتقار طهران خطة مائية شاملة، ترى الحكومة الإيرانية ضرورة اتباع سياسة مائية صارمة تسمح لها باستخدام موارد المياه المتدفقة إلى العراق بشكل كامل ، وكانت خطة التنمية الوطنية الخامسة في طهران للأعوام 2010–2015، قد نصت على ضرورة منع تدفق المياه عبر إيران إلى البلدان المجاورة، وعلى إعادة تحويل تلك المياه إلى الجمهورية الإسلامية[2] ، وتوسعت إيران في بناء السدود خلال العقود الثلاثة الماضية للمحافظة على المياه والتحكم في حركتها، وتجاوز عدد ما أقامته من سدود، وهي 600 سد، وهو أمر حتمي بالنسبة لها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. كان النصيب الأكبر من السدود الإيرانية التي تدخل ضمن المشاريع الزراعية

والكهرومائية للأنهار العابرة للحدود بين إيران والعراق، ومنها نهر سيروان وكارون وكرخة والوند والزاب الصغير[1]).

عمدت إيران الى قطع نهر السويب وهو احد روافد نهر الكارون و الكرخة فضلاً عن بناء السدود للافادة منها بتجهيز 105 الف هكتار للري من جانب ، ومن جانب آخر تزود الكويت بالمياه العذبة عن طريق الانابيب ، وكذلك الحال بالنسبة لنهر دويريج مما أثر في كمية المياه الواردة الى العراق خاصة في فصل الصيف . وعلى الرغم مما تقوم به إيران من مشاريع إروائية على الروافد المغذية للأنهار العراقية خاصة في فصل الصيف وعلى نهر دجلة والقادمة من اراضيها ، لتحويل المياه الى اراضيها أو للحد من جريانها نحو الأراضي العراقية كانت تهدف من ورائها الضغط على النظام السابق لتسوية المشكلات ومخلفات الحرب ، فإنّ ذلك لم يشكل خطراً كبيراً على إيرادات نهر دجلة لتعدد مصادر تغذيته، لكنه تسبب بضرر كبير على بعض الأراضي الزراعية في العراق خاصة في المناطق الحدودية ، وتسهم إيران في الوارد الكلي لنهر دجلة بنحو ١٢ % في حين تسهم كلٌّ من تركيا والعراق بنسبة ٥٦ %و٣٢ %على التوالي ، مما له تأثيره في معدل تصريف النهر بل يصبح أمراً لإثارة التوترات بين البلدين يساعد عليه السلوك السياسي الإيراني تجاه العراق[2] .

وأدت السياسة الإيرانية الى انخفاض مناسيب المياه في العراق مما ادى الى تضرر الاراضي الزراعية وزيادة التلوث والملوحة في مياه شط العرب ، ما أدّى إلى هجرة السكان في المناطق المتضررة من أزمة المياه خاصة جنوب العراق ، مما يُشكل تهديداً مستقبلياً على الأمن القومي العراقي .

العلاقة بين أزمة المياه والأمن القومي العراقي

يمثل مفهوم الأمن القومي البعد الإستراتيجي الذي تتفاعل فيه طبيعة الحدود الجغرافية للدولة التي تتداخل مع طبيعة علاقات الجوار ، فهو نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوسياسية للإقليم أي للوعاء المكاني الذي تنشط في داخله الإرادة القومية ، وبهذا يصبح الأمن القومي البعد الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يبتعد عن عناصره ولو للحظة واحدة . وتضع الدول مسألة حماية وجودها وضمان تطورها في مقدمة تطلعاتها وفوق كل الاعتبارات ، وهذه الحقيقة لا تتغير مهما بلغت قوة أي من الدول ، فتحركها يرمي في جانبه الأهم إلى حماية بقائها بالعمل على ضمان الاستقلال القومي والاحتفاظ بحزام أمن للسلامة الإقليمية والدفاع عن المصالح الحيوية ، ونجاح الدولة في توفير الأمن لنفسها مهما كان نسبياً مؤشراً على فاعلية سياستها الخارجية[1] .

تعددت تعريفات الامن القومي بسبب تعدد الرؤى والزوايا التي يُنظر بها لهذا المصطلح ، لكن في الإجمال يمكن تقسيم هذه التعريفات الى اتجاهين رئيسين ، اولهما الاتجاه الضيق للأمن القومي وثانيهما،

الاتجاه الواسع لهذا المفهوم ، واقتصر الاتجاه الاول على الجانب العسكري فقط، إذ عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه " حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية " ، اما الاتجاه الثاني الواسع فقد شمل جوانب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية وتنموية تحمل اهدافَ الدول والمجتمعات وقيمها ومصالحها [2] . وبهذا فقد اتسع مفهوم الأمن القومي ولم يعد قاصراً على الجوانب العسكرية فقط وإنما امتد ليشمل الأمن الغذائى المائي وظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، بوصفه أحد أهم أبعاد الأمن القومي، ولما يمثله من أهمية فى التنمية وأمن الدولة . ويقوم الأمن القومي على أربع ركائز أساسية تتمثل بما يأتي[3] :

1. الجيوبوليتيكا والتى تربط بين موقع الدولة وسياساتها مع دول الجوار ومدى التحكم فى المنافذ البرية والبحرية لها.
2. وتقوم الركيزة الثانية للأمن القومي على جغرافية الدولة (موارد الدولة– عدد سكانها) .
3. وتعدُّ الركيزة الثالثة الأساس الجيواستراتيجي للأمن القومي والذى يقوم على تفاعل قدرات وإمكانيات الدولة معا من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.
4. ويرتبط الأساس الرابع بتاريخ الدولة ومامرت به من أحداث داخلية وخارجية، وتأثير ذلك فى دورها الإقليمى والدولى وقدرتها على حماية كيان الدولة القومي .

وبعد اتّساع مفهوم الأمن القومي أصبحت قضية المياه جزءاً لا يتجزأ منه ، بسبب الحاجة الماسة له في مختلف مجالات الحياة (مياه شرب ، تربية الحيوانات، الزراعة ، الصناعة ، النقل ، الطاقة والسياحة وغيرها) ، وهذه الحاجة أدت الى ارتفاع الطلب على المياه ومن ثَمّ فإن الدول تسعى الى تحقيق الأمن المائي وتوفير حاجة سكانها من المياه .

إذ يعرف الأمن المائي على أنّه الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للصحة والانتاج ومتطلبات الحياة ومقرون بالمستوى الملائم من الخطر المتعلق بالماء . فالمياه العذبة أهم مورد على الاطلاق بالنسبة للبشرية ، إذ إنها تقترن بجميع الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنسان ، وهي ركيزة الحياة على سطح الأرض ويمكن أن يكون عاملاً يعزز او يعرقل التقدم الاجتماعي والتكنولوجي ويمكن أن تكون مصدراً للبؤس والرفاه ، او سبباً للتعاون والتنازع[1]. ويشكل الماء محور الجغرافية السياسية واساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية في بعض الدول وهي من اخطر المشكلات في القرن 21 التي تواجه المجتمعات ويقول توماس ناف :" إن المياه في الشرق الاوسط قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية وتمتد لأن تصبح مصدراً للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكري ، وحتى تصل لمستوى الأمن القومي للدول "[2].

ومن ثَمّ فإنّ عدم توفر المياه يُخلف آثار اجتماعية وسياسية في العراق كبيرة.إذ أدى تدني جودة المياه إلى زيادة التوترات بين مختلف الجماعات العرقية والدينية. علاوة على ذلك، تسببت الظروف البيئية السيئة في النزوح والهجرة، فقد تم تسجيل ما يقدر بـ (3000) أسرة نازحة، لغاية آذار (2022)، بسبب الجفاف والتدهور البيئي في (8) محافظات في وسط وجنوب العراق. وشحة المياه هي أحد الدوافع الرئيسية للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، إلى جانب التحديات التي تواجه الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وإن محافظة ذي قار وحدها نزح منها ما يقارب (1200) عائلة من مربي الجواميس والمزارعين من مناطق الأهوار ومناطق أخرى في محافظة ذي قار، بسبب شح المياه والجفاف وذلك بحثاً عن مصادر عمل وعيش، مما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار وانعدام الأمن[1].

من خلال ما تقدّم يتضح علاقة المياه وشحتها بالأمن القومي في العراق وهي جزءٌ لا يتجزأ منه خاصة إن هذا المفهوم لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط وانما أخذ ابعاداً اخرى أوسع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وشحة المياه احدى أهم المشكلات التي تواجه العراق وتؤثر في أمنه القومي بسبب ما تُخلفه من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية وأمنية قد تُحدث ضرراً كبيراً يهدد الدولة العراقية مالم يتم التصدي للمشكلة وإيجاد حلول جذرية لها .

آليات المواجهة والحلول المقترحة لحل أزمة المياه في العراق

لتجاوز أزمة المياه في العراق لابد من إجراء المباحثات بين الدول المعنية وبوجود وسيط دولي. يتم اختيار هذا الوسيط عند توفر بعض الشروط المهمة به مثل قدراته المالية والتكنولوجية، التي يتمكن من خلالها من مساعدة الدول المتحاورة، وسلطته أو تأثيره السياسي على الصعيد العالمي، وتتوفر هذه الشروط ببعض المؤسسات أو الدول مثل[1]:

1. البنك الدولي.
2. الأمم المتحدة.
3. المجموعة الأوروبية .
4. الولايات المتحدة الأميركية.

وفي مثل هذه المباحثات لابد أن يقدم العراق أمورًا تحفز الجانب التركي على المشاركة الفعلية مثل إعطاء تركيا سعرًا مخفضًا للنفط المستورد من العراق حيث إن كافة الاجتماعات منذ السبعينيّات لم تُجدِ نفعًا وكانت مشاركة تركيا فيها لرفع العتب كما يقال.كذلك لابد من التعاون الدولي والإقليمي والاستفادة من المنظمات الدولية والإقليمية في مجال إدارة واستثمار الموارد المائية[2]. فضلاً عن تعزيز القدرة التشغيلية والقدرة على مراقبة وتنظيم وتخصيص الموارد المائية في البلد في ضوء حقيقة جمع مياه

الامطار هو هدف استراتيجي لاستراتيجية الحكومة العراقية الوطنية للأمن الغذائي من 2023 – 2030 ، فلابد من المراقبة الآنية للموارد المائية ، ويتضمن ذلك إجمالي هطول الامطار وتتبع حالة الطقس ورسم الخرائط الجغرافية لمستويات المياه الجوفية ، فمن المتوقع ارتفاع هطول الامطار في الفترة القادمة بسبب ظاهرة النينو العالمية ، ورصد ونشر المعلومات المتعلقة بالسنوات الرطبة سيساعد المزارعين في اتخاذ قرارات بخصوص الزراعة والحصاد ، وينبغي ان تكون البيانات متاحة لجميع اصحاب المصلحة على جميع المستويات بما في ذلك مستوى الوعي ، وهذا سيمكن من اتخاذ القرارات لعدة سنوات ، ويشمل ذلك تحسين انظمة الانذار الاستباقية من أجل التنبوء بآثار الجفاف والتخفيف من آثارها. ولا بد من تحسين اطر إدارة المياه والمناخ والنزوح من خلال دعم وزارة الموارد المائية وتحديث ومراجعة استراتيجيتها الوطنية لموارد المياه والاراضي لعام 2014 الى عام 2035 لأنها اصبحت قديمة وعدم كفايتها لتغطية المجالات الحيوية كافة بين عام 2024 – 2020 ، وتسرب مياه البحر نتج عنه ازمة صحية في مدينة البصرة عام 2018 من الممكن أن تتكرر مالم يتم مراجعة السياسات وتنفيذها بشكل عاجل[1] .

وفي مجال البحث والتطوير هناك عدة إجراءات ينبغي اتّخاذها تتمثل بما يأتي[2] :

1. إنشاء بنك للمعلومات يحوي كافة المعلومات ذات العلاقة والسماح للباحثين وطلبة الدراسات العليا باستخدامه.
2. إجراء البحوث الريادية بغية الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة واستخدام الملائم منها.
3. إجراء التجارب الريادية للطرق غير التقليدية لجمع المياه.
4. وضع برامج توعية لاستخدام المياه وكذلك الزراعة المتطورة.
5. الاستفادة من المياه الجوفية.

يتضح من خلال ما تقدم أنّ هناك عدة وسائل يجب اتباعها لحل أزمة المياه في العراق سواء داخلياً او خارجياً ، فالمعالجات الداخلية تتمثل بوضع خطة استراتيجية لإدارة المياه وترشيد استهلاكها سواء أكانت للاستهلاك البشري او الزراعة ، إذ لابد من توعية المواطنين وحثهم على ضرورة الحفاظ على المياه ، واستخدام وسائل الري الحديثة (التنقيط والرش) لتقليل فقدانها والاستفادة منها ، واستثمار مياه الامطار بدلاً من هدرها وذلك بإنشاء سدود او خنادق وأنهار صناعية وغيرها ، وتشجيع ودعم الابحاث العلمية في الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية المختصة في هذا الجانب بغية التوصل الى نتائج من شأنها أنْ تجد حلولاً لهذه المشكلة ، ولابد أن يؤخذ بها من قبل الجهات المعنية والتعامل بجدية مع هذه الابحاث .

اما خارجياً فلابد من التعامل بجدية مع ملف المياه من قبل الجهات المعنية ، وإجراء المفاوضات والمباحثات مع الجانبين الايراني والتركي وعقد اتفاقات تخص المياه ، لتضمن وصول حصة العراق المائية دون نقصان .

الخاتمة :

يعاني العراق من أزمة مياه تفاقمت بشكل كبير في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم ، وبسبب السياسات المائية التي اتبعتها دول الجوار (تركيا وايران) بإنشاء عدد كبير من السدود على حوض نهري دجلة والفرات وتحويل مياه الانهار الى داخل أراضيها وكذلك قطع بعض الانهار المشتركة بين الجانب الايراني والعراقي وتحويل تلك المياه الى إيران ، مما ادى الى حرمان العراق من المياه وارتفاع نسبة الملوثات والملوحة وجفاف الاراضي وتدهور الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وتدمير الاهوار وهجرة السكان في جنوب العراق ، الامر الذي يهدد الامن القومي العراقي لأن المياه وما تخلفه من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وبيئية تشكل جزءاً لا يتجزأ منه وأي خلل في هذه الجوانب يشكل مصدر خطر على العراق ويهدد وجوده .

تركيا تعُدّ نهري دجلة والفرات أنهاراً عابرة للحدود وليست أنهاراً دولية وايران دولة صديقة للعراق تربطها علاقات وثيقة معه وتربطهما مصالح مشتركة مما يُعقد اللجوء الى تدويل ملف المياه لذا يُفضل العراق اللجوء الى الطرق الدبلوماسية ، لكن عليه أن يكثف تلك المساعي والجهود من أجل إيجاد حل لمشكلة المياه مع الجانبين التركي والإيراني وذلك بإجراء المفاوضات والمحادثات بين هذه الاطراف (العراق – تركيا و العراق – إيران) وعقد اتفاقيات دولية ، تضمن تدفق الحصة المائية للعراق بشكل يسد احتياجاته .

المصادر :

الرسائل والاطاريح :

1. العتابي ، انور عبد الزهرة شلش ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسة وفرص الاستدامة، رسالة ماجستير (غ.م) ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2014.
2. الكعبي ، سامي صالح ، مفهوم الامن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الاقليمي العربي إنموذجاً 1991-2013 ، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الاداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، 2014 .

المجلات والدوريات :

3. أحمد ، سندس سرحان ، "السياسة المائية التركية تجاه العراق " ، مجلة المنصور ، بغداد ، العدد 35 ، 2021.
4. الانصاري ، نظير ، " مخاطر الأزمة المائية في العراق: الأسباب وسبل المعالجة " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2018 .
5. بنفشه ، كينوش ، السياسة المائية الايرانية مع العراق حلول مؤجلة ونزاع مستمر ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018 ، ص3-4 .
6. التومي ، خالد عبد القادر ، " الأمن المائي وارتباطه بالأمن القومي إقتصادياً وسياسياً : الحالة الليبية إنموجاً " ، مجلة ريماك ، اكاديمية ريمار ، اسطنبول ، مج 2 ، العدد 2 ، 2020 .
7. ثجيل ، عادل عبد الحمزة ، " الامن القومي والانساني دراسة في المفاهيم " ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2016 .
8. الحجيمي ، خالد جاسم ، " سياسة ايران المائية تجاه العراق وإنعكاساتها على النشاط الاقتصادي " ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 63 ، 2021 .
9. حداد ، حامد عبيد ، " المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الاهداف والنوايا " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مج18 ، العدد 65 ، 2017 .
10. داود ، ابتهال محمد رضا ، " مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع التركية " ، مجلة سياسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد69 ، 2017 .
11. الزهيري ، فلاح خلف كاظم ، " منظمات المجتمع المدني وأزمة المياه في العراق " ، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ، الجامعة الامريكية في بيروت ، بيروت ، 2020.
12. عذيب، عصام سرحان ، منعم خميس مخلف ، " ازمة المياه وتداعياتها الاستراتيجية على العراق " ، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، مج16 ، العدد 11 ، 2024 ، ص427 .
13. المجلس النرويجي للاجئين ، " غير كافية وغير عادلة : شحة المياه والنزوح في العراق " ، تشرين الاول 2023.
14. المرهج ، هيام المرهج ، " أزمة المياه في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021 .
15. مولر ، اندريه واخرون ، "حوض الفرات ودجلة .. التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وإدارة المياه عبر الحدود " ،cascades ، يناير 2022.
16. الهلالي ، هالة السيد ،" الأمن المائى المصرى: دراسة فى التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً" " ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مج20 ، العدد ، الثاني ، 2019.

شبكة الانترنت والمعلومات الدولية :

17. الفرات نيوز ، " اقتصادي يكشف عن ارقام صادمة تخص أزمة المياه في العراق " ، 7 اغسطس 2023 ، مقال على الموقع : bit.ly/3XrVuy8
18. اسراء عادل ، " أزمة المياه في العراق : الاسباب والتداعيات والحلول " ، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية ، القاهرة على الموقع : bit.ly/4e6T79l
19. قناة الرافدين ، " موقع ميديا لاين : استهلاك العراق اكبر من المياه من ايراداته بـ 7% " ، 2 مارس 2024 على الموقع : bit.ly/3TiaKez
20. لطيف جمال رشيد ، " شحة المياه – الاسباب .. والمعالجات " ، تموز 2009 مقال على الموقع : https://bit.ly/3Xw2Tg7
21. حيدر حسين ال طعمة ، " ازمة المياه في العراق: الاسباب والحلول " ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، 9 / 6 / 2018 مقال على الموقع : https://fcdrs.com/economical/1071
22. الحرة ، " أزمة المياه في العراق.. مهد الحضارة يتحول إلى "صحراء قاحلة" ، تموز 2023 مقال على الموقع : https://bit.ly/3Mw8rRd
23. العالم الجديد ، " أزمة المياه والتغيّر المناخي في العراق تقود الى هجرة ونزاعات أهلية " ، 25-11-2021 مقال على الموقع : https://bit.ly/3Z7mqEN
24. سكاي نيوز عربية ، "أزمة شُح المياه.. التنوُّع الإحيائي العراقي النادر في انقراض" ، 15 يوليو 2023 مقال على الموقع : https://bit.ly/3z72uqU
25. المركز الديمقراطي العربي ، " السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000-2020) " ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، 23 ديسمبر 2021 على الموقع : https://www.democraticac.de/?p=79392
26. ابتهال محمد رضا داود ، " مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع التركية " ، مجلة سياسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد69 ، 2017 ، ص89 .
27. المركز الديمقراطي العربي ، " السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000-2020) " ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، 23 ديسمبر 2021 على الموقع : https://www.democraticac.de/?p=79392
28. ناجي ملاعب ، " جيو – بوليتيك المياه في الشرق الأوسط: مخاطر واقترحات حلول " ، مركز سيتا ، 10 اغسطس 2020 مقال على الموقع : https://sitainstitute.com/?p=13910
29. حسين رمال ، " مسلسل التعدّيات على المياه العربيّة: سدّ النهضة – الليطاني – أنابيب السلام " ، صحيفة الاخبار ، 12 تشرين الاول 2020 على الموقع : : https://al-akhbar.com/Issues/295018
30. فادي عيد ، " كيف تتعامل الصهيونية مع سلاح المياه؟ " ، العالم الجديد ، 30 / 5 / 2019 على الموقع : https://bit.ly/3ZoDLt2
31. صحيفة الاستقلال ، " التحكم الإيراني بمياه العراق.. خلفيات الأزمة ومستقبل الصراع " ، صحيفة الاستقلال مقال على الموقع : https://bit.ly/4gLiZKv

[1] اسراء عادل ، " أزمة المياه في العراق : الاسباب والتداعيات والحلول " ، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية ، القاهرة على الموقع : bit.ly/4e6T79l

[2] عصام سرحان عذيب ، منعم خميس مخلف ، " ازمة المياه وتداعياتها الاستراتيجية على العراق " ، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، مج16 ، العدد 11 ، 2024 ، ص427 .

[3] الفرات نيوز ، " اقتصادي يكشف عن ارقام صادمة تخص أزمة المياه في العراق " ، 7 اغسطس 2023 ، مقال على الموقع : bit.ly/3XrVuy8

[4] قناة الرافدين ، " موقع ميديا لاين : استهلاك العراق اكبر من المياه من ايراداته بـ 7% " ، 2 مارس 2024 على الموقع : bit.ly/3TiaKez

[1] المجلس النرويجي للاجئين ، " غير كافية وغير عادلة : شحة المياه والنزوح في العراق " ، تشرين الاول 2023 ، ص 11 .

* ويضم 22 سداً و19 محطة لتوليد الطاقة، منه ضمنها 14 سداً على نهر الفرات وأهمها سد أتاتورك، و8 سدود على نهر دجلة أهمها سد إليسو.

[2] فلاح خلف كاظم الزهيري ، " منظمات المجتمع المدني وأزمة المياه في العراق " ، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ، الجامعة الامريكية في بيروت ، بيروت ، 2020 ، ص1 .

[1] لطيف جمال رشيد ، " شحة المياه – الاسباب .. والمعالجات " ، تموز 2009 مقال على الموقع : https://bit.ly/3Xw2Tg7

[2] حيدر حسين ال طعمة ، " ازمة المياه في العراق: الاسباب والحلول " ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، 9 / 6 / 2018 مقال على الموقع : https://fcdrs.com/economical/1071

[1] الحرة ، " أزمة المياه في العراق.. مهد الحضارة يتحول إلى "صحراء قاحلة" ، تموز 2023 مقال على الموقع : https://bit.ly/3Mw8rRd

[2] فلاح خلف كاظم الزهيري ، مصدر سابق ، ص2 .

[1] اندريه مولر واخرون ، "حوض الفرات ودجلة .. التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وإدارة المياه عبر الحدود " ،cascades ، يناير 2022 ، ص17 .

[2] العالم الجديد ، " أزمة المياه والتغيّر المناخي في العراق تقود الى هجرة ونزاعات أهلية " ، 25-11-2021 مقال على الموقع : https://bit.ly/3Z7mqEN

[1] سكاي نيوز عربية ، "أزمة شُح المياه.. التنوُّع الإحيائي العراقي النادر في انقراض" ، 15 يوليو 2023 مقال على الموقع : https://bit.ly/3z72uqU

[2] هيام المرهج ، " أزمة المياه في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021 ، ص5 .

[1] اندريه مولر وآخرون ، مصدر سابق ، ص 20

[2] المصدر نفسه ، ص21 – 25 .

[1] سندس سرحان احمد ، "السياسة المائية التركية تجاه العراق " ، مجلة المنصور ، بغداد ، العدد 35 ، 2021، ص4 .

[1] المركز الديمقراطي العربي ، " السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000-2020) " ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، 23 ديسمبر 2021 على الموقع : https://www.democraticac.de/?p=79392

[1] ابتهال محمد رضا داود ، " مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع التركية " ، مجلة سياسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد69 ، 2017 ، ص89 .

[2] ناجي ملاعب ، " جيو – بوليتيك المياه في الشرق الأوسط: مخاطر واقترحات حلول " ، مركز سيتا ، 10 اغسطس 2020 مقال على الموقع : https://sitainstitute.com/?p=13910

[1] حامد عبيد حداد ، " المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الاهداف والنوايا " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مج18 ، العدد 65 ، 2017 ، ص275 – 276 .

[2] حسين رمال ، " مسلسل التعدّيات على المياه العربيّة: سدّ النهضة - الليطاني - أنابيب السلام " ، صحيفة الاخبار ، 12 تشرين الاول 2020 على الموقع : : https://al-akhbar.com/Issues/295018

[2] فادي عيد ، " كيف تتعامل الصهيونية مع سلاح المياه؟ " ، العالم الجديد ، 30 / 5 / 2019 على الموقع :https://bit.ly/3ZoDLt2

[1] خالد جاسم الحجيمي ، " سياسة ايران المائية تجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي " ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد 63 ، 2021 ، ص549 – 550 .

[2] صحيفة الاستقلال ، " التحكم الإيراني بمياه العراق.. خلفيات الأزمة ومستقبل الصراع " ، صحيفة الاستقلال مقال على الموقع :https://bit.ly/4gLiZKv

[1]) بنفشه ، كينوش ، السياسة المائية الايرانية مع العراق حلول مؤجلة ونزاع مستمر ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 2018 ، ص3–4 .

[2] انور عبد الزهرة شلش العتابي ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسة وفرص الاستدامة ، رسالة ماجستير (غ.م) ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2014 ، ص46.

[1] سامي صالح الكعبي ، مفهوم الامن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الاقليمي العربي إنموذجاً 1991–2013 ، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الاداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، 2014 ، ص7 .

[2] عادل عبد الحمزة ثجيل ، " الامن القومي والانساني دراسة في المفاهيم " ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص328 – 329 .

[3] هالة السيد الهلالي ،" الأمن المائى المصرى: دراسة فى التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً" " ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مج20 ، العدد ، الثاني ، 2019 ، ص100– 101 .

[1] خالد عبد القادر التومي ، " الأمن المائي وارتباطه بالأمن القومي إقتصادياً وسياسياً : الحالة الليبية إنموجاً " ، مجلة ريماك ، اكاديمية ريمار ، اسطنبول ، مج 2 ، العدد 2 ، 2020 ، ص8 .

[2] المصدر نفسه ، ص10 .

[1] امير الساعدي ، " الأمن البيئي وأثره على الأمن القومي العراقي " ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، 11/ 6 / 2024 مقال على الموقع : https://www.alnahrain.iq/post/1122

[1] نظير الانصاري ، " مخاطر الأزمة المائية في العراق: الأسباب وسبل المعالجة " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2018 ، ص6 .

[2] المصدر نفسه ، ص7 .

[1] المجلس النرويجي للاجئين ، مصدر سابق ، ص27 .

[2] نظير الانصاري ، مصدر سابق ، ص8 .